

خصوصية الكويت وتراثها الحضاري

أكد مدير عام الهيئة العامة للمعلومات المدنية مساعد العسوسى أن الهيئة حرصت على أن يعكس تصميم البطاقة الذكية خصوصية الكويت وتراثها الحضاري، مشيراً إلى أن الوصول للشكل النهائي للبطاقة أخذ كثيراً من الوقت والجهد للاستقرار عليه من بين 12 نموذجاً مميزاً، لافتاً لتمييز الغلاف الشفاف للبطاقة بشكل فني رائع.

المدير العام للهيئة العامة للمعلومات المدنية أكد أن الهيئة لا تألو جهداً للتيسير على المراجعين باستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا

مساعد العسوسى لـ «الأنباء»: تجديد البطاقة المدنية بالـ SMS نهاية فبراير

أسامة دياب

أكد مدير عام الهيئة العامة للمعلومات المدنية مساعد العسوسى أن الهيئة العامة للمعلومات المدنية كانت ومازالت تدعم قوة تعتمد عليها الجهات الحكومية وبمنا معلوماتها استراتيجياً للدولة بدعم اتخاذ القرار بما لديها من إحصاءات حيوية عن السكان والمباني وجميع الجهات، موضحاً أن تزويد معدي الخطة التنموية بالبيانات اللازمة هو الدور الأكبر للهيئة لوضع التصورات الحقيقية التي تناسب الواقع، مشيراً إلى أنه قرر وضع خارطة طريق لعمل الهيئة منذ اليوم الأول لتوليها المسؤولية من خلال قراءة واقعية ومتأنية لواقع الهيئة لتحديد أهم التحديات التي تواجهها مشفوعة برؤية مستقبلية لما يمكن إنجازه في الأعوام المقبلة، موضحاً أنه استطاع القضاء

على مشكلة ازدحام المراجعين بصورة جذرية وفق آلية محددة بحيث أصبح معدل انتظار المراجع لا يزيد على 15 دقيقة في أسوأ الاحتمالات.

وأوضح العسوسى أن إصدار البطاقة الذكية هو إنجاز الهيئة الأكبر بالإضافة إلى إنجاز عدد من المشروعات المكملة أو الرديفة لها مثل التصديق الإلكتروني، ترجمة الأسماء الإنجليزية

واللاتينية الموحدة حيث تمت

ترجمة ما يقارب من 200

الف اسم من العربية إلى

الإنجليزية، بالإضافة

إلى مشروع مقارنة

الصورة الحالية بالقديمة من خلال برنامج خاص، معرباً عن فخره واعتزازه بتصميم البطاقة الذكية الذي يعتبر الأفضل خليجياً بشهادة الجميع بالإضافة إلى مواصفاتها الأمنية عالية الجودة.

ولفت إلى أن الهيئة تخطط للانتقال من المركزية إلى اللامركزية في توزيع البطاقة الذكية، مشيراً إلى أن الهيئة استعدت 3 شرائح من المواطنين لاستصدار البطاقة الذكية وبمجرد الانتهاء

من موضوع المتخلفين عن القيد ستمتدح المجال لجميع المواطنين لاستصدارها، متوقفاً أن يتم افتتاح فرعي

الهيئة في الأحمدى والجهراء في مطلع عام 2012

حيث أدرجت لهما الميزانية

المطلوبة، والمشروع

الآن بيد وزارة الأشغال لإنجازه.

وأشار إلى أن الهيئة لا تألو جهداً في التيسير على المواطنين وهي

الآن بصدد إطلاق تحديث البطاقة المدنية بالرسائل الهاتفية الـ SMS

مع نهاية الشهر الجاري بالإضافة إلى تفعيل استخدام البطاقة الذكية

مع شركات الوقود مع نهاية الشهر الجاري أيضاً، لافتاً إلى تنسيق الهيئة

مع شركة كي نت لاستخدام البطاقة الذكية في دفع الرسوم الحكومية،

مشدداً على أن تفعيل استخدام البطاقة الذكية بجميع إمكاناتها يحتاج

لتطوير بيئة العمل ووضع البنية التحتية اللازمة لاستخدامها.

«الأنباء» التقت مدير عام الهيئة العامة للمعلومات المدنية وقلبت

معه الأوراق واطلعت على أهم المستجدات على صعيد الهيئة فإلى

التفاصيل:

سنفعل استخدام البطاقة الذكية مع شركات الوقود مع نهاية الشهر الجاري ونسوق مع شركة كي نت لاستخدام البطاقة الذكية في دفع الرسوم الحكومية

ننظر لملاحظات وسائل الإعلام بعين الاعتبار وتعيين ناطق رسمي للهيئة خطوة مميزة في سبيل دعم التواصل وتوفير المعلومة الصحيحة للإعلاميين

العام والآن هي حجر الزاوية في تعامل الجمهور مع الهيئة وخففت كثيراً من حدة الزحام حيث يستطيع المراجع وضع معاملته في جهاز متوافر في أي جمعية.

في السابق كان هناك نوع من التراخي في موضوع فصيلة الدم ولذلك اعتقد أن من ضمن إنجازات التي حققتها الهيئة هو الحرص على أخذ فصيلة الدم تفعيلاً لمواد القانون وكنا دم للمواطنين والمقيمين إلا أننا رأينا دهجها مع مشروع البطاقة الذكية.

التوثيق الإلكتروني

نكرت أن مشروع التوثيق الإلكتروني من أهم المشروعات التي أجزتها الهيئة فما أبرز إنجازاتها؟

مشروع التصديق الإلكتروني هو مشروع رديف للبطاقة الذكية وهو يعتبر من أكبر إنجازات الهيئة، فبعد اعتماد الرقم السري للهيئة والذي تم تطبيقه مع بعض الجهات الحكومية قامت الهيئة بإنجاز مشروع التصديق الإلكتروني والذي يعد متطلباً أساسياً وجزءاً حيوياً من البنية التحتية لمشاريع الحكومة الإلكترونية، موضحاً أن مشروع التصديق الإلكتروني يغطي متطلبات الجهات الحكومية بالإضافة إلى إمكانية استفادة القطاع الخاص من هذه التقنية كالبانوك وغيرها من المؤسسات الخاصة، من خلال هذا المشروع يستطيع المواطن تعريف نفسه للجهات الحكومية المقدمة للخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت وفي الوقت نفسه تتحقق هذه الجهات من هوية المتعامل معها عن طريق الجهاز القارئ للبطاقة وهو جهاز بسيط رخيص الثمن متوافر بالأسواق ويتميز بإمكانية توصيله بأي حاسب شخصي، لافتاً إلى أن استخدام البطاقة الذكية يوفر سرية تداول البيانات بشكل

البيعية ص 21



مساعد العسوسى

تغلبنا على مشكلة ازدحام المراجعين وفق آلية محددة ومعدل انتظار المراجع لا يزيد على 15 دقيقة في أسوأ الاحتمالات

تفعيل استخدام البطاقة الذكية بجميع إمكاناتها يحتاج لتطوير بيئة العمل ووضع البنية التحتية اللازمة لاستخدامها

نفخر بتصميم البطاقة الذكية وهو الأفضل بشهادة الجميع بالإضافة إلى مواصفاتها الأمنية عالية الجودة

يظل إصدار البطاقة الذكية إنجاز الهيئة الأكبر بالإضافة إلى عدد من المشروعات المكملة أو الرديفة لها مثل التصديق الإلكتروني، ترجمة الأسماء الإنجليزية واللاتينية الموحدة حيث ترجمنا ما يقارب من 200 الف اسم من العربية إلى الإنجليزية، مشروع مقارنة

الصورة الحالية مع القديمة من خلال برنامج خاص وهذا الجانب مفيد جداً في التحقيقات الأمنية وتوفر 30 جهازاً حديثاً لتوزيع الشرائح مع الشركات المشاركة في تصميم الشريحة الإلكترونية والبيانات التي تحتوي عليها.

أبرز الإنجازات

ما أبرز إنجازات الهيئة التي تحققت منذ توليكم مسؤوليتها؟

الذكية الذي كان يمثل بداية مرحلة جديدة في عمل الهيئة ونقله نوعية وتقنية في تاريخها فهذا المشروع متشعب وذو محاور متعددة ومكوناته شاركت فيها دول كثيرة كمصادر للمواد الأساسية.

مواصفات البطاقة الذكية

من المؤكد أن الاستقرار على المواصفات والشكل الحالي للبطاقة الذكية قد استغرق جهداً كبيراً، فما المراحل التي مررت بها للوصول إلى الشكل والمواصفات الحالية؟ عندما وقعنا العقد مع الشركة المنفذة قدموا تصميماً مبدئياً كان من الممكن القبول به لو أردنا الاستعجال في إصدارها ولكننا آثرنا أن نختار تصميماً يعكس خصوصية الكويت وتراثها وحدنا المطلوب وبالفعل تم إعداد أكثر

المسارعة بالقييد المدني طلبنا من وزارة الداخلية تزويدنا بأسماء هؤلاء لنستكمل قواعد البيانات التي تمكن الهيئة من أداء دورها الحيوي في المرحلة الحالية، وبالتالي ألزمت جميع المواطنين والمقيمين في الدولة بضرورة قيد من يعولهم وخدمهم وإلا توقع عليهم غرامة لا تتجاوز الـ 100 دينار ويجوز الصلح بغرامة قدرها 20 ديناراً، وأريد توضيح أمر في غاية الأهمية وهو أن الهيئة لم تستحدث عقوبة الـ 100 دينار فهي موجودة في بنود القانون ولكنها فعلت مواد القانون. وللعلم فإن غرامة الـ 100 دينار ليس لها أي علاقة بالبطاقة الذكية وهي مقصورة على المتخلفين في القيد في السجل المدني وتعديل البيانات.

فكان موضوع إصدار البطاقة

توليت مسؤولية وكالعادة يكفي ما يقارب الشهر فقط وتحركنا في هذا الاتجاه بسرعة لتوفير المستلزمات بصورة عاجلة بمساعدة وكيل وزارة الخارجية وسفيرنا في السويد حيث وفرنا البلاستيك من الولايات المتحدة والنماذج من بريطانيا. إلا أن الإنجاز الأكبر هو توفيرنا لمبالغ كبيرة جداً كانت تتحملها خزائن الدولة.

ومن التحديات أيضاً كانت قضية شمول القيد التي نحن بصدد القضاء عليها عن طريق تفعيل مواد القانون، فمن المعروف أن الهيئة تزود وزارة الداخلية بالرقم المدني للمراجعين في دخول الكويت ألبا من خلال الرابطة الإلكترونية، وبالتالي تصدر الوزارة سمة الدخول للفرد مشفوعة بالرقم المدني للفرد قبل البعض عن الالتزام بمواد القانون

ما أبرز الصعوبات التي واجهتك منذ توليت مسؤولية الهيئة وحتى الآن؟ وما أبرز الجهود التي بذلتها للتغلب عليها؟ عندما توليت مسؤولية الهيئة العامة للمعلومات المدنية كنت بحاجة ماسة لوقفة تأمل وقراءة متأنية لتقييم وضع الهيئة والعمل الجاد الدؤوب لتلافي جميع السلبيات ومواجهة العديد من التحديات مشفوعة برؤية مستقبلية تكون بمثابة خارطة

الأعوام المقبلة. ولذلك قمت بحصر أهم التحديات التي تواجه الهيئة والتي تحتاج لتدخل سريع لحلها وكانت على رأسها مشكلة ازدحام المراجعين ولذلك قمت بتكليف العلاقات العامة بالهيئة لتصوير شريط فيديو توضيحي لتقديم وضع المراجعين في شتاء عام 2007، ولا أخفي عليك سرا فوجئت بان المراجعين من جنسيات عربية وأسيوية كانوا يأتون للهيئة منذ الساعة الخامسة صباحاً لحجز دور وعلى الفور قمنا بدراسة الوضع وعملنا على تطبيق نظام جديد يقوم على حساب إنتاجية الموظفين من خلال إجراء منافسة شهرياً بين موظفي الهيئة مقسمة على حسب الإدارات تحدد إنتاجية كل موظف وترتيبه على مستوى الوحدة الإدارية التي يعمل بها وكافاتها المميزين في كل وحدة بطريقة أو بأخرى منها ترشيحهم للدورات خارج البلاد ليشعروا بدعم الإدارة وتقديرها لهم وهذا ما انعكس إيجاباً على أداء الموظفين وخلق نوعاً من التنافس فيما بينهم جعل البعض يتغاضى عن الذهاب لفترة الراحة لينجز عمله، بالإضافة إلى حزم المسؤولين في متابعة مدى التزام الموظفين بالعمل وهذا ما حل هذه المشكلة بشكل جذري ووضع حداً لمعاناة المراجعين بحيث أصبح معدل انتظار المراجع في أسوأ الاحتمالات لا يزيد على 15 دقيقة.

ومن التحديات الكبيرة التي واجهتنا أيضاً موضوع توفير مستلزمات إصدار البطاقة حيث كان المخزون ضعيفاً جداً عندما



موظفو الهيئة يتابعون تجهيز بطاقات المراجعين



الازدحام موسمي ويختص بتعديل البيانات فقط

لفت مدير عام الهيئة العامة للمعلومات المدنية مساعد العسوسي لأهمية دور الهيئة كرافد أساسي للمعلومات يدعم صناعات القرار وخصوصاً واضعي الخطة التنموية وبرنامج عمل الحكومة، وهي بالتالي تعتمد على دقة معلومات وبيانات الهيئة لأسباب اقتصادية واجتماعية وأمنية لتمثل بنية تحتية لهذه المشروعات، ولذلك لجأت الهيئة لتفعيل مواد القانون بشأن المخالفين لنظام القيد للتأكد من صحة البيانات والمعلومات التي تقدمها الهيئة.

أنجزنا مشروع التصديق الإلكتروني الذي يعد متطلباً أساسياً وجزءاً حيوياً من البنية التحتية لمشاريع الحكومة الإلكترونية



.. والشيخ أحمد الفهد أثناء تسلمه البطاقة الذكية

جاسم الخرافي متمسلاً ببطاقته الذكية

◀ إصدار البطاقة الذكية إنجاز
الهيئة الأكبر بالإضافة إلى عدد
من المشروعات الرديفة مثل
التصديق الإلكتروني وترجمة الأسماء
الإنجليزية الموحدة ومشروع
مقارنة الصورة الحالية بالقديمة
◀ نخطط إلى الانتقال من المركزية
إلى اللامركزية في توزيع
البطاقة الذكية خلال العامين
القادمين ونتوقع افتتاح فرعي
الأحمدي والجهراء في عام 2012



(محمد ناصر)

مساعد العسوسي يتحدث للزميل أسامة دياب

◀ لم نستحدث عقوبة الـ 100 دينار
فهي موجودة في بنود القانون
ولكننا فعلنا مواد القانون
◀ استخدام البطاقة الذكية
يوفر سرية تداول البيانات
بشكل كامل والتعامل الآمن
على الشبكة العالمية للمعلومات
◀ للتنمية البشرية دور مهم
في رفع مستوى العاملين
في أي مؤسسة حكومية
أو خاصة وهي من أهم أولوياتي

العالمية، أما المحور الثاني فيتعلق بالخدمات التي تقدم للمواطنين وسنطلق تحديث البطاقة بالرسائل الهاتفية SMS وستعمل الخدمة مع نهاية الشهر الجاري والخدمة شبه جاهزة وستبدأ بعد الانتهاء من الإجراءات القانونية مع الشركات المعنية. كذلك استخدام البطاقة الذكية مع شركات الوقود ستعمل مع نهاية الشهر الجاري وجار الآن التنسيق مع شركة كي نت لاستخدام البطاقة الذكية في دفع الرسوم الحكومية كمرحلة أولى لاستخدام إمكانات البطاقة الذكية المتنوعة. أما فيما يتعلق باستخدام البطاقة الذكية كملف صحي فقد أرسلنا لوزارة الصحة كتاباً لإعداد بنيتهم التحتية التي تمكنهم من استخدام البطاقة كملف صحي ولدينا تنسيق مع جهات حكومية أخرى متعددة لاستخدام البطاقة الذكية بجمع طاقاتها.

تعاون الوزارات

كيف تقيم تعاون الوزارات مع الهيئة في تفعيل استخدامات البطاقة الذكية؟

التحدي لا يكمن في نية التعاون ولكن يحتاج لتطوير بيئة العمل ووضع البنية التحتية اللازمة لاستخدام البطاقة الذكية وللعمل فإن قرار استخدام إمكانات البطاقة الذكية ليس قراراً إدارياً فقط ولكنه قرار إداري وفني يجب أن يكون ضمن إطار مشروع قومي. فعلى سبيل المثال لو أرادت وزارة الصحة استخدام البطاقة كملف صحي أو بمعنى أدق ملف طوارئ يمكن لأي جهة غير مرتبطة مباشرة بالمستشفى الاطلاع على الملف الصحي لحامل البطاقة ومتابعة حالته بشكل مختصر وبالتالي يجب أن تكون هناك شبكة تربط المستشفيات الحكومية والخاصة والعيادات الخاصة لتمكين المسعف من أخذ قرارات سريعة وحاسمة لإسعاف المريض بالإضافة لقدرة هذه الشبكة على تحديث الملف بصورة دورية وبالتالي يتضح أن هذه المسألة مشروع ضخم يحتاج لتكاتف جميع الجهات المعنية.

إدخال التقنيات الحديثة وأنظمة الإدارة المحلية وتطبيقاتها في منظومة عملها، بحيث أصبحت الهيئة بنكا معلوماتياً استراتيجياً للدولة يدعم اتخاذ القرار بما لديها من إحصاءات حيوية عن السكان والمباني وجميع الجهات، والعصب المغذي لكثير من الجهات الحكومية في جميع المعلومات.

ما جديد الهيئة في المرحلة القادمة؟
نركز على محورين أساسيين في المرحلة القادمة الأولى البنية التحتية وهذا الجزء لا يخلطه المواطن بالرغم من أنه يأخذ منا تخطيطاً وجهداً كبيراً فلكي تتمكن الهيئة من تادية دورها على الوجه الأكمل يجب أن تطور من بنيتها التحتية بصورة دورية لتهيئتها للدخول في عالم الإنترنت ومواكبة المستجدات الحديثة على الساحة

صحة البيانات والمعلومات التي تقدمها الهيئة. وذلك أود أن أكرر أن تزويد معدي الخطة التنموية بالبيانات اللازمة هو الدور الأكبر للهيئة لوضع التصورات الحقيقية التي تناسب الواقع.

جديد الهيئة

ما جديد الهيئة في المرحلة القادمة؟

نركز على محورين أساسيين في المرحلة القادمة الأولى البنية التحتية وهذا الجزء لا يخلطه المواطن بالرغم من أنه يأخذ منا تخطيطاً وجهداً كبيراً فلكي تتمكن الهيئة من تادية دورها على الوجه الأكمل يجب أن تطور من بنيتها التحتية بصورة دورية لتهيئتها للدخول في عالم الإنترنت ومواكبة المستجدات الحديثة على الساحة

على أحدث التقنيات الحديثة. سنتفتح المجال لجميع المواطنين لإصدارها. ولدينا مخزون كافي من مستلزمات البطاقة يغطي المرحلة القادمة.

التنمية البشرية

ما نظرتكم للتنمية البشرية كأحد أهم العناصر التي تعتمدون عليها في تطوير الهيئة؟

في رفع مستوى العاملين في أي مؤسسة حكومية أو خاصة وذلك الخبزون الكافي من مستلزمات إصدار البطاقة يغطي كل مرحلة؟ الهدف هو تخفيف الضغط والحد من ازدحام المراجعين واستدعينا إلى الآن 3 شرائح من المواطنين لاستصدار البطاقة الذكية وبمجرد الانتهاء من ذلك من المواقع

تتمه المنشور 20
كامل والتعامل الآمن على الشبكة العالمية للمعلومات «الانترنت» من خلال ما يسمى بالبنية التحتية لمفتاح التشفير العام PKI والذي يمكن من خلاله دعم الخدمات الثلاث التالية:
خدمة التحقق الكامل من الفرد وتأكيد هويته من خلال ما يسمى بالشهادة الرقمية DIGITAL CERTIFICATE.
وقد اعتمدت الهيئة في إصدار هذه الشهادة وتصديقها على واحدة من أكبر الشركات العالمية المقدمة لهذه الخدمة والتي من خلالها يتم على مستوى العالم إجماع تأمين التعامل مع الألاف من المواقع الإلكترونية التي تتطلب تأميناً وحماية عالية للغاية مثل: مواقع البنوك والمؤسسات المالية ومواقع الأجهزة الحكومية بالدول المختلفة ومواقع التجارة الإلكترونية وغير ذلك من المواقع.

خدمة إسباب الثقة للرسائل والبيانات المتداولة على المواقع الإلكترونية المختلفة من خلال ما يعرف بعمليات التشفير، بما لا يسمح للغير بالاختراق لتلك البيانات أو العبث بها أو تزويرها على غير الحقيقة والواقع.

خدمة ما يعرف باسم «التوقيع الإلكتروني» والتي لا يستطيع فيها الفرد التوصل من التزامه خلال المحرر الإلكتروني بما اتفق عليه مع الغير على تنفيذ أو إقراره، مثل: أوامر الدفع أو العقود أو القرارات الضريبية وغير ذلك من الالتزامات والتي يكون لها بهذه الحالة الحجية القانونية الكاملة.

ولقد حرصت الهيئة على مواكبة كل ما هو جديد وتفعيلاً للتنمية المستدامة لكوادرها وابتعت فريق عمل فني متكامل لولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأميركية للاطلاع على أحدث المستجدات في هذا المجال.

مواجهة إقبال المراجعين

هل هناك موسم معينة يزيد إقبال المراجعين فيها؟ وما ليات الهيئة للاستعداد لمواجهةها؟



الراجعون أمام الأجهزة



تماذج من الأجهزة الجديدة